



أثر الصدارة في التوجيه النحوي في القرآن الكريم

The Effect of Fronting Element in Grammar
Direction of the Quran

أ.م.د. شعلان عبدعلي سلطان
جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الإنسانية

By: Assist. Prof. Shalan Ali Sultan (Ph.D)
, College of Education for the Humanities ,
University of Babylon



❖ ملخص البحث ❖

لقد شغلت الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام حيزاً واسعاً في مصنفات النحويين تناولوا فيها هذه الألفاظ وأحكامها والعلة التي أوجبت صدارتها ، وتأثيرها في تركيب الجملة ، وقد وجدت عند النظر في كتب التفسير أن لهذه الظاهرة صدًى يستحق أن يُعتنى به ، فحاولت استقصاء الآيات التي وردت فيها ألفاظ الصدارة وتتبع أثرها في التوجيه النحوي للنص القرآني فانتهيت إلى أن أحكام الصدارة كان لها أثر واسع في توجيهات المفسرين النحوية ، وقد تنوع التأثير على النحو الآتي :

١- أثر الصدارة في رفض الأوجه النحوية

٢- أثرها في التقدير النحوي .

٣- أثرها في الوقف .

٤- أثرها في التوهم المعنوي .

وقد خلص البحث إلى أن الألفاظ التي لها صدر الكلام تؤثر في العلاقات المعنوية التي تنتظم فيها العناصر التركيبية في النص فتعيد تشكيلها بما ينسجم مع صدارة هذه الألفاظ . وقد أفضت الصدارة إلى أوجه نحوية مرفوضة أشار إليها المفسرون لرد من قال بها أو لدفع توهم جوازها ، وغالباً ما يتبع التقديرُ الرفضَ ليستعان به على حفظ أحكام صدارة الألفاظ مع بقاء التوجيه النحوي حاملاً المعنى المراد .

❖ Abstract ❖

The expressions that take precedence in sentences have taken a wider place in the grammarians' works. Grammarians described these expressions , their rules , the reasons that stand behind their fronting position and their effect on the structure of the sentence. When we have come through some of interpreters' books, we come to realize that this phenomenon takes an important place that should be given a considerable attention . I tried in this research to explore the verses in which words that take the front position occur and trace the effect of such fronting on the grammar of the Quranic text. It is concluded that the rules of fronting has an impact on commentators' grammatical constructions. These elements which take a fronting position affect the meaning relations in the text, then they reconstruct these relations in line with the fronting of these elements..

مفهوم الصدارة

شاع في مصنفات النحويين وسم بعض الأدوات النحوية بالصدارة ، أو أنّ لها صدر الكلام أو أنّ العامل لا يتخطاها . يقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): ((والحروف التي لها صدر الكلام لا يُقدّم ما بعدها على ما قبلها))^(١) . وحدها الرماني (ت ٣٨٤هـ)

بقوله : ((هي التي تدخل على الجملة قاطعة لها عما قبلها ك لام الابتداء وحروف الاستفهام وما للنفي))^(٢) . وفي المفصل : ((وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقدّم شيء مما في حيزه عليه ، لا تقول : ضربت أزيداً ؟ وما أشبه ذلك))^(٣) . وألفاظ الصدارة كثيرة نحو أدوات الاستفهام ، والشرط ، وما النافية ، ولام الابتداء ، وإن وأخواتها ما عدا (أنّ) ، ورب ، وكم الخبرية وغيرها من ألفاظ انمازت بلزوم تقدّمها على عناصر جملتها ومميزات أخرى تمثل تحديداً لمفهوم الصدارة وتمييزاً له عن مفهومات أخر تشبه الصدارة في بعض الأحكام . ويتحدد مفهوم الصدارة بما يأتي :

١- لا يعمل في ألفاظ الصدارة ما قبلها ، فلا تكون معمولّة لعامل متقدم إنما تنصدر جملتها ؛ لذا نجد (كيف) في قوله : ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾ (النمل : من الآية ٥١) لا تكون معمولّة لـ (انظر) ، ((ولا يعمل (انظر) في (كيف) ولكن يعمل في موضع الجملة كلّها))^(٤) ، وتكون (كيف) خبر كان قدّم على اسمها لاقتضائها الصدارة والجملة في حيز النصب بإسقاط الخافض^(٥) .

ويُتوسّع في الجار والمضاف فقد يدخلان على ما له صدر الكلام ويتقدّمان عليه ، وعلّل النحاس (ت ٧٣٣٨هـ) ذلك بقوله : لأنها معه بمنزلة شيء واحد (٦) كما في قوله تعالى ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِ الْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل : ٣٥) فقد

قدّم حرف الجر الباء على اسم الاستفهام (ما) .

٢- لا يعمل اللفظ المتقدّم على ما له الصدارة فيما بعده ، أي إنّ العناصر اللغوية التي تقع بعد ما له الصدارة لا يمكن أن تكون معمولّة لما قبلها ، لذا لم يُجعل الظرف (الآن) في قوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمَنْتُمْ بِهِ الْآنَ﴾ (يونس : من الآية ٥١) معمولاً للفعل (أمنتّم) لوجود الاستفهام ؛ لأنّ ما قبل الهمزة لا يعمل فيما بعدها ، وقدّر المعربون فعلاً محذوفاً عاملاً في الظرف^(٧) .

٣- لا يعمل ما بعد الألفاظ التي لها الصدارة فيما قبلها ، يقول ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) : ((ما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله))^(٨) ؛ لذا لم يرتض المعربون أن يكون (قليلاً) في قوله تعالى : ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ (الذاريات : ١٧) معمولاً لـ (يهجعون) في حال عدّ (ما) نافية^(٩) .

فألفاظ الصدارة تمثل حاجزاً منيعاً ، فتأبى أن تكون معمولّة لما قبلها أو يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها أو عاملاً فيما قبلها .

وقد أشار النحويون إلى علة معنوية تقتضي الصدارة لهذه الألفاظ ، يقول السهيلي (ت ٥٨١هـ) في بيان ذلك : ((لأنّ هذه المعاني - أي معاني الألفاظ التي لها الصدارة - ينبغي أن يكون لها صدر الكلام فلا يقع قبلها فعلٌ معمل ولا ملغى))^(١٠) . ويقول العكبري (ت ٦١٦هـ) : ((فإذا كان الخبر استفهاماً لزم تقديمه لأنّ الاستفهام له صدر الكلام إذ معناه فيما بعده ولو قدمت المستفهم عنه على الاستفهام لعكست المعنى ..))^(١١) . وفي صدارة ما النافية يقول : ((لأنّ النفي له صدر الكلام إذ كان يُحدث فيما بعده معنى لا يفهم إلا بالتقديم فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء ..))^(١٢) ويقول في الشرط : ((لا يجوز أن يعمل في أدوات الشرط شيء قبلها إلا حرف الجر

لأن أداة الشرط تُثبت فيما بعدها معنى فكان لها صدرُ الكلام ((^(١٣)). ويقول الرضي(ت٦٨٨هـ) : ((وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يُغيّر معنى الكلام مرتبة التصدر ؛ لأنّ السامع يبني الكلام الذي يُصدّر بالمغيّر على أصله ، فلو جُوز أن يجيء بعدها ما يغيّره ، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغيّر لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذلك ذهنه))(^(١٤) . ويقول النويري(ت٧٣٣هـ) : ((الاستفهام طلب فهم الشيء وهو حالة إضافية فلا تستقل بالمفهومية فيشتد اتصاله بما بعده))(^(١٥) . فهذه النصوص تشير إشارة واضحة إلى أنّ الصدارة مرتبطة بما تؤديه هذه الألفاظ من وظائف دلالية في الجملة تقتضي أن يُبدأ بها ، إذ يحمل المتصدر قيمة دلالية أو معنى له سمّة التأثير والتلبس بالمعنى المفهوم من الجملة وهو يغيّر مجرى دلالة الجملة ؛ لذا أُعطي الصدارة . وهذا يعزز القول إنّ الأحكام النحوية والقواعد التي قعدها النحاة تستند إلى أساس معنوي فهو المنطلق الأساسي وإن تراءى للوهلة الأولى أنها أحكام شكلية لا تمت إلى المعنى بصلة ، يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ): ((والعلة اللفظية إذا تأملتْها لم تجدْها عاريةً من اشتغال المعنى عليها))(^(١٦) . وما ظاهرة التعليق في النحو إلا نتاج لصدارة هذه الألفاظ ، إذ هي السبب في تعليق الأفعال عن معمولاتها وإهمالها لفظاً عن العمل وإن كانت نافذة فيها من حيث المعنى . فالتعليق ((هو تركُ أعمال الفعل لفصل ما له صدرُ الكلام بينه وبين معموله))(^(١٧) . ففي قوله تعالى : **وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ** □ (الشعراء : ٢٢٧) (أي منقلب) منصوب على المصدرية بـ(ينقلبون) لا بـ(سيعلم) ؛ لأنّ (أي) الاستفهامية لفظ له صدر الكلام فعلق الفعل (سيعلم) عن العمل(^(١٨)

وعلى الرضي جواز تقدّم هذه الأفعال على ماله صدر الكلام بقوله: ((إنّ الفعل لما كان من أفعال القلوب وليس أثرها المعنوي بظاهر كأفعال العلاج فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشى جُوز تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام مع تأثيره فيه معنى ، مع أن تقدّمه كلا تقدّم إذ معنى ظننت زيدا قائماً : زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهراً احتراماً للفظ المقتضي للصدر))(^(١٩) . فالرضي يلتزم مسوغاً يُجيزُ تقدّم أفعال القلوب على ماله الصدارة ، ويشير إلى أنّ هذا التقدّم بمثابة العدم ، والتعليق هو احترام للفظ ما له الصدارة . ولا بدّ من التنويه بأنّ ما له الصدارة في الكلام هو متقدّم وجوباً على عناصر جملة ، فالصدارة سبب من أسباب التقديم الوجوبي للعناصر النحوية ، فكلّ لفظ له الصدارة مقدّم وجوباً على معموله بل على عناصر جملة كلّها ، ولكن مفهوم الصدارة لا ينحصر بالتقديم ؛ إذ الصدارة أوسع مفهوماً من التقديم كما أوضحنا في سمات ما له الصدارة فهو لا يعمل فيه ما قبله والمقدم وجوباً قد يعمل فيه ما قبله ، نحو إنّ في الدار رجلاً ، فشبه الجملة مقدمة وجوباً ولكنها معمول لـ(إنّ) ، ولفظ الصدارة لا يؤثر ما قبله فيما بعده في حين المقدّم وجوباً قد يعمل ما قبله فيه وفي ما بعده نحو كان في الدار صاحبها . لذا فليس كلّ مقدّم وجوباً له الصدارة ، وأشار هنا إلى بعض الألفاظ التي قد يُتوهم أنها مما له الصدارة وذلك بسبب عدم جواز تقدّم معمولها عليها كالمصدر وإلا الاستثنائية ، فكلاهما لا يُقدّم معمولهما عليهما ، ففي قوله تعالى : **وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا** □ (الأحقاف : من الآية ١٥) لم يُجزِ العربون تعلّق شبه الجملة (بوالديه) بالمصدر (إحساناً) ؛ لأنّ المصدر لا يتقدّم معموله عليه (^(٢٠) . ولكن ليس المصدر مما له صدر الكلام ؛ لأنه يقع معمولاً لمتقدّم ، وكذا الحال في إلا

الاستثنائية والموصول مع صلته فلا تتقدم الصلة على الموصول ولكن ليس للموصول صدرُ الكلام (٢١). وبعد هذا العرض لبيان مفهوم الصدارة لا بدَّ أن أسجلَ أنَّ هناك رسالة ماجستير للباحث عبد الرحمن محمود الشنقيطي بعنوان الصدارة في النحو العربي ، في جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية ، وأخرى للباحث غانم هاني كزار بعنوان (ماله الصدارة في الكلام عند عبد القاهر الجرجاني) في جامعة بابل في العراق ، تناولتا هذه الأدوات تأصيلاً ومفهوماً وأحكاماً أغناني ذلك عن الإسهاب فاقترصت على بيان مفهوم الصدارة بإيجاز ، ولكن وجدت من خلال النظر في كتب التفسير أن لهذه الظاهرة صدًى في مصنفات التفسير يستحق أن يُعنى به ، وهذا شأن كلِّ علمٍ أو مسألةٍ علمٍ كان القرآن الكريم وألفاظه معيَّنها الذي تنهل منه ، فهذا التراث الضخم والقرون المتعددة والعقول العملاقة التي عكفت على دراسته جعلته منجماً لكل العلوم . فحاولت استقصاء الآيات التي وردت فيها ألفاظ الصدارة وتتبع أثرها في التوجيه النحوي للنصِّ القرآني فانتهيت إلى ما يأتي :

- ١- أثر الصدارة في رفض الأوجه النحوية
- ٢- أثرها في التقدير النحوي .
- ٣- أثرها في الوقف .
- ٤- أثرها في التوهم المعنوي .

أثر الصدارة في رفض الأوجه النحوية

إذا كان للصدارة أحكامها الخاصة التي تبسطها على التركيب النحوي فإنَّ هذا يفضي إلى أوجه نحوية تُرفض ، كانت محتملة لولا صدارة بعض ألفاظ التركيب ، وقد أشار المفسرون إلى هذه الأوجه المرفوضة لأمرين :

الأول : أنَّ بعضَ المعربين وقع في الوهم، فوجه

الآية توجيهاً نحوياً يخالف أحكام الصدارة ، فنذكر في مقام الردِّ على من ذكره ، والتنبيه على سبب رفضه ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل: ٣٥) فقد ذهب الحوفي* (ت ٤٣٠هـ) إلى أنَّ شبه الجملة (بم يرجع المرسلون) متعلق بـ(ناظرة) فردّه السمين الحلبي بقوله: ((فناظرة عطف على مرسله و(بم) متعلق بـ(يرجع) وقد وهم الحوفي فجعلها متعلقة بـ(ناظرة) وهذا لا يستقيم ؛ لأنَّ اسم الاستفهام له صدر الكلام و(بم يرجع) معلقٌ لـ(ناظرة)) (٢٢) .

الآخر : أنَّ التوجيه المتبادر إلى الذهن لأول وهلة يتعارض مع أحكام الصدارة فيذكر ثم يُبين سبب رفضه ؛ لنلا يغتر الناظر بهذا التبادر، ثم يلتبس المُعرب سبباً يحفظ فيه معنى النص بتقدير محذوف يسلم فيه توجيه التركيب من مخالفة القواعد النحوية . ففي قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذَلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ: ٧) رفض المفسرون تعلق (إذا مزقتم) بـ (جدید) على الرغم من أن المعنى : هل ندلكم على رجل ينبئكم أنكم لفي خلق جديد إذا مزقتم كل ممزق ، وذلك لوجود (إنَّ) التي لها الصدارة في الكلام ، فمنع من أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، يقول البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) : ((إذا مزقتم كل ممزق أنكم تتشؤون خلقاً جديداً بعد أن تمزق أجسادكم ... وتقديم الظرف للدلالة على البعد والمبالغة فيه ، وعامله محذوف دلَّ عليه ما بعده فإنَّ ما قبله لم يقارنه وما بعده مضاف إليه أو محجوب بينه وبين بأن)) (٢٣) . فلم يُجز تعلق الظرف بما قبله وهو الفعل (ينبئكم) لعدم استقامة المعنى ((لأنَّ إخبارهم لا يقع وقت تمزيقهم)) (٢٤) ولا بما بعده ؛ لأنَّ ما بعد (إذا) (مزقتم) وهو مضاف إلى (إذا) والمضاف إليه لا يعمل في المضاف (٢٥) . وكذلك تعلقه بـ (جدید) مرفوض ؛

لأنه مسبق بلفظ له الصدارة في الكلام هو (إنكم) ، وما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها وهذا ما عبّر عنه البيضاوي بقوله : ((محجوب بينه وبين بأن)) . فقد رُفِضَ هذا الوجه لوجود ما له الصدارة في الكلام ولجأ المفسرون إلى تقدير عامل يتعلق به (إذا) هو ((ما دلّ عليه قوله (إنكم لفي خلق جديد))) (٢٦) أي تبعثون إذا مزقتم كلّ ممزقٍ ، ومن قال إنها شرطية جعل جواب الشرط محذوفاً يدل عليه ما بعده ، أي : إذا مزقتم كلّ ممزقٍ تبعثون (٢٧) . وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ (البقرة : من الآية ١٠٢) رفض المفسرون إعمال الفعل (علموا) في (من) وعُلّقَ عن العمل على الرغم من حاجته للمفعول ، والسبب هو لفظ ما له صدر الكلام : لام الابتداء ، وأداة الشرط (من) ، يقول العكبري : ((ولا يعمل (عملوا) في لفظ (من) لأن الشرط ولام الابتداء لهما صدر الكلام)) (٢٨) لذا فقد سدت الجملة (لمن اشتراه ..) مسد مفعولي (علم) (٢٩) . وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ (البقرة : من الآية ٢٥٩) لم يُجزِ المعربون إعمال (انظر) في (كيف) لحق (كيف) في الصدارة و ((كيف منصوب نصب الأحوال ، والعامل فيها (ننشزها) ... ولا يعمل في هذا الحال (انظر) إذ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله)) (٣٠) . ومن الآيات القرآنية التي تسببت ألفاظُ الصدارة فيها برفض بعض أوجهها المحتملة قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾ (١٦) كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ (١٧) وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿ (الذاريات : من الآيتين ١٦-١٧) فقد ذكر المفسرون في هذه الآية أوجهاً إعرابية لـ(ما):

الوجه الأول : أن تكون ما مصدرية ، والمعنى كانوا

قليلًا من الليل هجوهم ، فيكون (قليلًا) خبراً لـ(كان) ، والمصدر المؤول في محل رفع بالفاعلية لـ(قليلًا) (٣١) . **الوجه الثاني :** أن تكون ما زائدة للتوكيد ، فيكون المعنى : كانوا يهجعون قليلاً من الليل ، ويكون (قليلًا) صفة لمصدر محذوف أي: هجوعاً قليلاً ، أو صفة لظرف محذوف أي: زمناً قليلاً (٣٢) . **الوجه الثالث** أن تكون ما موصولة ، والمعنى : كانوا قليلًا من الليل الوقت الذي يهجعون فيه وتكون الموصولة في محل رفع أيضاً بالفاعلية لـ(قليلًا) (٣٣) . **الوجه الرابع :** أن تكون ما نافية ، وحينئذ يكون المعنى : كانوا ما ينامون قليلاً من الليل ، أو كانوا يسهرون قليلاً من الليل (٣٤) ، وقد ورد في الروايات التي ذكرت في تفسير هذه الآية هذان المعنيان (٣٥) . **الوجه الخامس :** أن تكون ما نافية ولكن على توجيه آخر ، هو أن يكون قوله تعالى ﴿ كَانُوا قَلِيلًا ﴾ مردوداً على ما قبله وهو تمام الكلام ، أي أنهم كانوا قبل ذلك محسنين وكانوا قليلًا ، أي كان المحسنون قلة من الناس ثم يبتدئ (من الليل ما يهجعون) فعلى هذا الوجه يقف القارئ على (كانوا قليلًا) ثم يبدأ بجملة أخرى (من الليل ما يهجعون) ، والمعنى : أنهم لا ينامون البتة (٣٦) . هذه خمسة أوجه نحوية ، وُسمِ الوجه الثالث منها بالتكلف والبعد لكنه لم يُرْفَضْ (٣٧) . أما الوجهان الرابع والخامس فقد رفضهما المفسرون ؛ وذلك لأن حمل (ما) على النفي يعطيها أحكاماً ما له صدر الكلام ، وهذه الخصوصية جعلت كلا الوجهين باطلاً في العربية ، وبيان ذلك : - على الوجه الرابع : تكون (قليلًا) معمولاً للفعل (يهجعون) المسبوق بـ(ما) النافية والمعنى : كانوا ما يهجعون قليلاً من الليل ، وتعلّق ما قبل ما النافية بما بعدها يتعارض مع أحكام الصدارة لذا رُفِضَ هذا الوجه (٣٨) .

- على الوجه الخامس : يوقف على (كانوا قليلاً) ثم يبتدئ بقوله (من الليل ما يهجعون) فتكون شبه الجملة (من الليل) معمولاً لـ (يهجعون) المنفي بـ (ما) وهذا يؤدي إلى عمل ما بعد (ما) النافية فيما قبلها وهو ما لا يجيزه النحاة ، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تفكيك الكلام (٣٩) .

ولعل حمل (ما) على النفي مرده إلى روايات وردت في الآية الكريمة تفسرها على أن المعنى: أنهم لا ينامون الليل ، والروايات كثيرة متناقضة لا تلزم ذكر أوجه بعيدة عن قواعد اللغة ومثانة النظم القرآني ، وما أروع ما ذكره الشيخ محمد عبده في موضع آخر غير هذه الآية ، يقول: ((إن جنون المسلمين بالرواية هو الذي حمل بعضهم على تفسير الآية بهذا المعنى الذي تتبرأ منه عبارتها العالية ونزاهتها السامية ولم يلتفتوا إلى ذوق التعبير)) (٤٠) .

ومن الآيات الأخر التي كانت الأدوات التي لها الصدارة سبباً في رفض التوجيه النحوي قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ (النساء : من الآية ١٨) . (فحتى) هنا حرف ابتداء والجملة الشرطية بعدها غاية لما قبلها أي: ((ليس قبول التوبة للذين يعملون السيئات إلى حضور موتهم)) (٤١) وقد رفض المفسرون أن تكون حتى جارة لـ (إذا) وذلك لكونها شرطية وأداة الشرط لها صدر الكلام ، وإذا عددنا (إذا) مجرورة بـ (حتى) سيكون الجار والمجرور متعلقاً بـ (يعملون) فيعمل ما قبل (إذا) فيها وهذا ممتنع؛ لأن ((أدوات الشرط لا يعمل فيها ما قبلها)) (٤٢) .

وقد ذهب محيي الدين الدرويش (ت ١٤٠٣ هـ) إلى أن (حتى) جارٌ للجملة الشرطية كلها (٤٣) فهي في محل جر بـ (حتى) لا أداة الشرط وحدها ، وعمل ما يسبق ما له صدر الكلام في جملة ما له صدر الكلام

كلها أمرٌ يقره النحاة ، فالصدارة تكون للعامل فيما له الصدارة لا مطلقاً (٤٤) . أقول: الإشكال في كون إذا الشرطية مع الجار الداخل عليها جملتها سيكون متعلقاً بعامل سابق وهذا مرفوض .

وفي قوله تعالى : ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ﴾ (إبراهيم ٤٧-٤٨) فقد ذكر المفسرون في قوله تعالى : (يوم تبدل) أوجهاً متعددة ، ف قيل: هي ظرف لـ (انتقام) أو مفعول لفعل محذوف والتقدير : واذكر يوم تبدل الأرض غير الأرض ، أو بدل من يوم تأتيتهم .

وذكر وجهان آخران لم يرتضهما المفسرون لكونهما يتعارضان مع أحكام الصدارة :
الأول : أنه منتصب بـ (مخلف) ، والآخر : أنه منتصب بـ (وعده) ، يقول العكبري : ((ولا يجوز أن يكون ظرفاً لمخلف ولا لوعده لأن ما قبل إن لا يعمل فيما بعدها)) (٤٥) . وجوز أن يتعلق بمحذوف يُخلص من معنى (لا يخلف الميعاد) لا (يخلف) نفسه ؛ لوجود (إن) وهو من الألفاظ التي لها صدر الكلام فتمنع أن يعمل ما قبلها بما بعدها ، نعم إذا عدت الجملة اعتراضية جاز ، وقد ذهب بعضهم إلى عدّ جملة (إن الله عزيز ذو انتقام) اعتراضية فيكون الفاصل بين العامل والمعمول غير مبالٍ به .

ومن الآيات الكريمات التي كان لمفهوم الصدارة أثرٌ في توجيهها ورفض بعض التوجيهات قوله تعالى : ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾ (البقرة : من الآية ٢٢٣) فقد ذكروا في (أنى) أوجهاً متعددة وهي أن تكون بمعنى (متى) ، وبمعنى (أين) ، وبمعنى (كيف) ، وتكون استفهاماً أو شرطاً وظرف مكان فقط (٤٦)

وحملوا الآية على تفسيرات مختلفة بناء على الاختلاف في ذلك وما يهنا هنا هو أثر الصدارة

، يقول أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): ((قالوا والعامل في (أنى) (فاتوا) ، وهذا الرأي الذي قالوه لا يصح لأننا قد ذكرنا أنها تكون استفهاماً أو شرطاً ... وعلى تقدير الشرطية يمتنع أن يعمل في الظرف الشرطي ما قبله لأنه معمول لفعل الشرط كما أن فعل الشرط معمول له ولا جائز أن تكون استفهاماً لأنها إذا كانت استفهاماً اكتفت بما بعدها من فعل كقوله ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ ومن اسم كقوله: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ ، ولا يفتقر إلى غير ذلك وهنا يظهر افتقارها وتعلقها بما قبلها . وعلى تقدير أن يكون استفهاماً لا يعمل فيها ما قبلها وأنها تكون معمولة للفعل بعدها فتبين على وجهي : أنى ، أنها لا تكون معمولة لما قبلها)) (٤٧) .

نلاحظ أن أبا حيان اعترض على وجهي (أنى) لصدارتها فكونها شرطية يقتضي ألا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما هو رأي البصريين فلا يتقدم جواب الشرط على فعل الشرط ، وحملها على الاستفهامية يقتضي أن لا يعمل فيها ما قبلها وتكتفي بما بعدها ، وهذا غير ممكن في الآية ، لكن حملها على الشرطية ممكن بتقدير جواب محذوف متأخر يدل عليه ما قبله ، والتقدير أنى شئتم فاتوا نساءكم ، وأما الحمل على الاستفهامية فمرفوض مطلقاً (٤٨) .

ومن الآيات القرآنية التي أشكل على المفسرين توجيهها ، فلجئوا إلى التأويل مقلبين النص على ما يمكن أن يحمل عليه من أوجه نحوية ترفع الإشكال ، فيتعدد التوجيه ويقع المعرب أحياناً في البعد والتكلف وقد يغفل خصائص الأدوات وما تمتاز به من خصائص تركيبية منها مسألة الصدارة ففي قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص : ١-٣) نجد أن المفسرين اختلفوا في تحديد جواب القسم لقوله تعالى : (والقرآن ذي الذكر) فذكر الفراء ثلاثة أوجه (٤٩) :

- ١- أن يكون قوله (ص) جواباً لقوله (والقرآن) كما نقول : نزل والله .
 - ٢- أن يكون الجواب قوله ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ (سورة ص : ٦٤) ولم يرتض هذا الوجه ؛ لأنّ الكلام قد تأخر كثيراً وجاءت بينهما قصص مختلفة فهو ليس مستقيماً في العربية .
 - ٣- أن قوله (بل الذين كفروا) كلام معترض بين القسم وجوابه فكأنه أراد والقرآن ذي الذكر لكم أهلكنا . وقيل الجواب محذوف، والتقدير : صاد والقرآن ذي الذكر ما الأمر كما يقول هؤلاء الكفار ودل عليه قوله (بل الذين كفروا في عزة وشقاق) (٥٠) .
- وما يهمننا هو الوجه الثالث فهو قائم على جعل جواب القسم جملة (كم أهلكنا) حذف اللام منها والأصل لكم. وقد وصف ابن عطية هذا الوجه بأنه متكلف جداً (٥١) ووصفه العكبري بأنه بعيد (٥٢) ولعل سبب ذلك أن (كم) لها صدر الكلام فلا يقدّم عليها الكلام ، ثم إنها مفعول (أهلكنا) فكيف تدخل عليها اللام (٥٣) .
- ومن المواضع التي كانت الصدارة فيها سبباً في رفض بعض الأوجه النحوية، قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (آل عمران ١٩٢)
- فقد أعربت (من) على أنها شرطية مفعول مقدم واجب التقديم؛ لأنّ له صدر الكلام وتدخل مجزوم بها ، وفقد أخزيتَه الجواب .
- وقيل إن (من) منصوبة بفعل مقدر يفسره قوله (فقد أخزيتَه) على الاشتغال وقد رفض هذا الوجه ؛ ((لأنّ من شرط الاشتغال صحة تسلط ما يُفسّر على ما هو منصوب ، والجواب لا يعمل فيما قبل فعل الشرط لأنه لا يتقدّم الشرط)) (٥٤) فلو لم يكن اللفظ مما له صدر الكلام لجاز الاشتغال ولكن شكّل هذا مانعاً من الوجه المذكور .
- ومن الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام (لا)

النافية للجنس ، ووجودها في التركيب قد يحول دون قيام بعض الأوجه النحوية نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان : من الآية ٢٢) فقد ذكر الزمخشري أنّ (يوم يرون) منصوب بأحد أمرين ((إما بما دل عليه (لا بشرى) أي يوم يرون الملائكة يمنعون البشرى أو بعدمونها ، ويومئذٍ للتكرير وإما بإضمار (اذكر) أي : اذكر يوم يرون الملائكة ثم قال لا بشرى يومئذٍ للمجرمين)) (٥٥).

وإنما نصب بما دلّ عليه (لا بشرى) لا بـ(بشرى) نفسها لوجود (لا) النافية للجنس فهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فضلاً عن (بشرى) مصدر والمصدر لا يعمل فيما قبله (٥٦).

أثر الصدارة في التقدير

توجب ألفاظ الصدارة على المعرب أن يوجّه التركيب القرآني توجيهاً نحوياً يحفظ لتلك الألفاظ أحكامها ، ولدلالة النص الاستقامة والبعد عن التكلف ، وإذا كان المعربون يشيرون إلى أوجه نحوية مرفوضة - كما لاحظنا في المبحث السابق - لكونها تتعارض مع صدارة بعض ألفاظ التركيب فإنّ دلالة النص قد تقتضي أن يُقدّر محذوف لينسجم التوجيه مع ما يمتاز به لفظ الصدارة . فالتقدير هو الأداة الرئيسية التي يُستعان بها لسلامة القواعد النحوية الخاصة بألفاظ الصدارة مع بقاء التوجيه النحوي حاملاً للمعنى المراد ، وهو الخطوة التالية للرفض ، فغالباً ما يتبع التقدير الرفض.

ومن الآيات القرآنية التي لجأ فيها المفسرون إلى التقدير بسبب ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتْ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم : ٦٦) فـ(إذا) هنا تمخّضت للطرفية ؛ لأنها سبقت بهمة استفهام ، وقد دُكر أنّ العامل في (إذا) هو فعل مضمر دل عليه (أخرج) المذكور ، والتقدير : أخرج إذا ما

مت لسوف ... والعلة من وراء تقدير فعل محذوف يتعلّق به الظرف (إذا) هو أنّ (أخرج) مسبوق بلفظ له صدر الكلام هو لام الابتداء في (لسوف) فلا يعمل ما بعده فيما قبله . يقول الزمخشري : ((فإن قلت بم انتصب إذا وانتصابه بأخرج ممتنع لأجل اللام ، لا تقول : اليوم لزيّد قائم ؟ قلت بفعل مضمر يدل عليه المذكور)) (٥٧).

وهذا التقدير للعامل المحذوف يُصبح غير مقبول في قراءة لهذه الآية الكريمة لم ترد فيها لام الابتداء التي تستلزم صدر الكلام ، وهي قراءة طلحة بن مُصَرِّف فقد قرأ (سأخرج) (٥٨) بغير اللام ، وسين الاستقبال بدلاً من سوف فعلى قراءته يكون (إذا ما مت) متعلقاً بـ(أخرج) المذكور (٥٩) . فزال التقدير بزوال ما له صدر الكلام .

ومن الآيات القرآنية التي وردت فيها قراءتان إحداها تشتمل على ماله صدر الكلام والأخرى تخلو منه فاختلف التوجيه لذلك ، فلزم التقدير بوجود ما له الصدارة ، وزال موجب التقدير بزوال ذلك قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتِلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ (التوبة : ٣٨) (إذا قيل لكم) ظرف تعلّق بالفعل المتأخر (أثاقلتم) ، وجملة (اثاقلتم) في محل نصب حال ، والتقدير ما لكم متثاقلين حين قيل لكم انفروا (٦٠).

وهذا التوجيه لا يصح على قراءة من قرأ (أثاقلتم) (٦١) بالاستفهام الإنكاري ؛ لأنّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، والعامل في (إذا) حينئذٍ أما الاستقرار المقدر في (لكم) وأما مضمر مدلول عليه باللفظ ، والتقدير : ما تصنعون إذا قيل لكم (٦٢) .

وقد يقتضي ظاهر التركيب لأول وهلة أن يعمل عامل متقدّم فيما له الصدارة، وهذا ممتنع عند النحاة فيلجأ المفسر إلى تقدير محذوف يحفظ صدارة ما له الصدارة نحو ما دُكر في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَنِي

مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ (مريم : ٣١)

فر (أين) إما أن تكون استفهامية وذلك مرفوض ؛ لأن هذا يؤدي إلى أن تكون معمولاً لـ (جعلني) واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (٦٣) وإما شرطية، وقد يُتوهم أن جوابَ الشرط متقدّم على اسم الشرط ، أي : أينما كنت جعلني مباركاً . فُقِّدَ الجواب على أداة الشرط ، وهذا يتعارض مع صدارة أداة الشرط لذا لجأ المفسرون إلى تقدير محذوف يكون جواباً للشرط يدل عليه ما تقدّم وهو قوله (جعلني مباركاً) ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((وأين ما كنت شرط جزاؤه محذوف تقديره جعلني مباركاً وحُذِفَ لدلالة ما تقدّم عليه ولا يجوز أن يكون معمولاً لجعلني السابق ... واسم الشرط لا ينصبه فعل قبله إنما هو معمول للفعل الذي يليه)) (٦٤) . فالصدارة هنا قطعت بدلالة (أين) على الشرط ومنع قيام احتمال الاستفهام .

وعلى شاكلة هذه الآية وَجَّهَ قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (يوسف : ٢٤) فقد ذهب في تفسير هذه الآية مذهبين :

١. أن يكون جواب لولا محذوفاً والتقدير : لولا رؤيته برهان ربه لفعل أو لارتكب المعصية .

٢. أن الكلام قد تم بقوله (ولقد همت به) وأن جواب لولا في قوله (وهم بها) (٦٥) ، لكن (لولا) من أدوات الشرط ولا يتقدم جوابها عليها لذا قُدِّرَ محذوف يدل عليه ما تقدّمها ، ومنهم من أجاز أن يتقدم جوابها عليها (٦٦) .

فعلى الوجه الثاني يكون جواب الشرط محذوفاً دالاً عليه السابق . والذي دعا إليه تقدير محذوف هو صدارة أداة الشرط .

وقد يُضطر إلى تقدير محذوف بسبب أن لفظ الصدارة يحول دون أن يعمل ما قبله فيما بعده نحو قوله تعالى : ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ أَلَّا نَقْدُ كُنْتُمْ

بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (يونس : ٥١) فالظرف (الآن) سبقه حرف الاستفهام الهمزة ؛ لذا لا يصح أن يكون متعلقاً بـ (أمنتم) الفعل المذكور قبل حرف الاستفهام وقُدِّرَ فعل محذوف متأخر عن حرف الاستفهام يكون عاملاً في الظرف (الآن) دلّ عليه الفعل (أمنتم) المتقدّم ، والتقدير : أمنتم الآن (٦٧) ، ويكون المعنى. ((قيل لهم إذا آمنوا بعد وقوع العذاب : أ أمنتم الآن به)) (٦٨) والسبب ((أن الاستفهام قد أخذ صدر الكلام فيمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده)) (٦٩) .

وقد قرأ طلحة وعيسى (أمنتم به الآن) (٧٠) بوصل الهمزة من غير استفهام . لذا نجد التوجيه على هذه القراءة قد اختلف وأصبح التقدير غير مسوغ بل تعلق الظرف بالفعل المذكور (٧١) لزوال حرف الاستفهام . واستظهر الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) تعلق الظرف بالفعل المقدر المحذوف وسبب ذلك أن الكلام باقٍ على الاستفهام وإن حُذِفَ لفظه (٧٢) ، فالألوسي يجد معنى الاستفهام قائماً والسياق يقتضيه في حين حمل من علق الظرف بـ (أمنتم) المذكور على الخبر .

وهذا يشير إلى أن أثر الصدارة يبقى في التركيب وإن حُذِفَ لفظه فمعناه ودلالته تبقى له الأحكام نفسها فيكون مانعاً من عمل ما قبله فيما بعده .

وقد يكون التركيب القرآني مقتضياً للتقدير سواء أكان هناك لفظ له الصدارة أم لم يكن ، ولكن عند وجود ما له الصدارة فإن التقدير سيكون ملحوظاً فيه صدارة ماله الصدارة ؛ لذا يقدر متأخراً عن معموله، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ (التوبة: من الآية ١٢٤)

قرأ الجمهور (أيكم) بالرفع فتكون أداة الاستفهام في محل رفع مبتدأ خبره جملة (زادته) ولكن في قراءة زيد بن علي وعبيد بن عمر (أيكم) بالنصب (٧٣) توجّه الآية على الاشتغال الذي يقتضي تقدير عامل للمنصوب (أيكم) لانشغال الفعل (زادته) بضميره

. ونلاحظ هنا أنَّ المعربين عند تقدير العامل فإنهم يقدرونه متأخراً عن (أَيْكُمْ) ؛ لأنَّه له الصدارة في الكلام أي: (فمنهم من يقول أَيْكُمْ زادته زادته هذه ...) يقول السمين الحلبي: ((وقرأ زيد بن علي وعبيد بن عمير بالنصب على الاشتغال ولكن يُقدَّر الفعل متأخراً عنه من أجل أنَّ له صدر الكلام)) (٧٤). وتقدير العامل متأخراً عن معموله إذا كان مما له الصدارة في الكلام نجده في كل آية يمكن أن يحتمل التوجيه فيها الاشتغال ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ (البقرة: من الآية ٢٧٥) .

(فمن) يحتمل الرفع على الابتداء ، وحينئذ يجوز أن تكون شرطية أو موصولة وتحتمل النصب على الاشتغال وذلك لاشتغال العامل (جاء) في ضمير (من) وحينئذ تكون شرطية وعند تقدير العامل يقدرونه متأخراً عن اسم الشرط ((وهو أن تكون منصوبة بفعل مضمّر يفسره ما بعده وتكون المسألة من باب الاشتغال ويقدر الفعل بعدها لأنَّ لها صدر الكلام والتقدير : فأَي شخص جاءت الموعظة جاءت)) (٧٥). ولم يجز أن تكون موصولة على هذا الوجه لأنَّ (جاءه موعظة) ستكون صلة مفسرة للعامل في (من) و((الصلة لا تفسر عاملاً إذ لا يصح تسلطها على ما قبلها وشرط التفسير صحة التسلط)) (٧٦) .

وقد نجد التقدير حاضراً في توجيهات المعربين لأجل أن ينصروا به وجهاً رُفِض بسبب تعارضه مع أحكام الصدارة ففي قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ (النجم : ٥٠-٥١). نلاحظ أنَّ الوجه الظاهر القريب الذي لا يحتاج إلى تكلف هو عطف (ثمود) على عاد فهما متعلقان بـ(أهلك) ، أي أهلك عاداً الأولى وثمود فما أبقاهم (٧٧). وقد ذكر المعربون وجهاً مرفوضاً في توجيه الآية هو أن ينتصب (ثمود) بـ (أبقى) ، وسبب رفض

الوجه أنَّ ما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها (٧٨). لكنَّ هذا الوجه المرفوض الذي ذكره المعربون للتنبيه على عدم صحته ومخالفته لقواعد اللغة أثار في أذهانهم - كما يبدو لي - وجهاً آخر يقتضي تقدير عامل محذوف يعمل في (ثمود) يفسره ما بعد (ما) النافية وهو قوله (أبقى) . يقول العكبري: ((و(ثمود) هو منصوب بفعل محذوف أي: وأهلك ثمود ولا يعمل فيه (ما أبقى) من أجل حرف النفي ... ويجوز أن يعطف على (عاداً))) (٧٩). فبدأ بوجه لا حاجة لنا به (٨٠) ثم تثنى بالوجه القريب الظاهر .

ويبدو لي أن هاجس التقدير حاضر في أذهان المفسرين عند توجيه النحوي متى ما حضر ما له صدر الكلام في الجملة ومنع من قيام وجه نحوي ، ليكون هذا التقدير مسوغاً يبقّي دلالة الوجه المرفوض بسبب أحكام الصدارة قائماً في الآية .

وذكر المعربون أنَّ ما له الصدارة إذا جيء به للتوكيد فإنه يمكن أن يتوسط بين العامل والمعمول فلا يكون مانعاً من العمل كما في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ (إبراهيم ٣٧) فقد ذكروا أنَّ اللام في (يقيموا) حرف جر و(يقيموا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة والجار والمجرور متعلق بالفعل (أسكنت) المتقدم الذكر (٨١) على الرغم من توسط حرف النداء (يا) وهو مما له الصدارة في الكلام ، وأجازوا ذلك لأنَّه اعتراض جيء به لغرض التوكيد ، يقول أبو حيان : ((وكرر النداء رغبة في الإجابة وإظهاراً للتذلل والالتجاء إلى الله تعالى)) (٨٢) .

وذكروا أن تركيب الآية الكريمة مفيد للحرص ، ففي محاسن التأويل : ((أي ما أسكنتهم هذا الوادي إلا ليقوموا الصلاة عند بيتك المحرم)) (٨٣) والحرص

مستفاد من السياق ووضحه الألوسي بأفضل توضيح : ((فإنه - عليه السلام - لما قال بواد غير ذي زرع نفى أن يكون سكناهم للزراعة ولما قال عند بيتك المحرم أثبت أنه مكان عبادة فلما قال : ليقموا أثبت أن الإقامة عنده عبادة وقد نفى كونها للكسب ، فجاء الحصر مع ما في (ربنا) من الإشارة إلى أن ذلك هو المقصود)) (٨٤) .

لكن هناك من توسّل التقدير لاستفادة هذا الحصر معتمداً على صدارة حرف النداء الذي يقتضي أن يكون ما بعده (ليقموا) غير متعلق بما قبله بل بما بعده فقدر عاملاً محذوفاً بعد (ليقموا) ليكون التقديم مفيداً لهذا الحصر أي (ليقموا الصلاة أسكنت ذريتي بواد غير ذي زرع) (٨٥) .

نلاحظ أن معنى الحصر متفق عليه لكن سبيل استفادته اختلف فيه ، فالألوسي يرى أنه مستفاد من السياق ومنهم من جعله مستفاداً من التقديم تقديم المعمول على العامل المحذوف جاعلاً صدارة حرف النداء (يا) باعثة على ضرورة تقدير عامل (ليقموا) لا العامل المتقدم (أسكنت) .

وتفاوتت الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام في صدارتها ، فالهمزة أعرق من باقي أدوات الاستفهام صدارة ؛ لذا انمازت بكونها تتقدم على حروف العطف فنقول : أفلم ، أو لم ولا يتقدم حرف العطف عليها بخلاف أدوات الاستفهام الأخرى ، نقول : فهل ، وهل وهكذا .

وقد فتح هذا الحكم النحوي للهمزة المجال للتقدير عن إعراب النصوص القرآنية ، ففي قوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ (البقرة : من الآية ٨٧) اختلف في توجيه الآية ف قيل إن الأصل تقدّم حرف العطف (فأكلما) ثم قدّمت الهمزة لعراققتها في الصدارة فالهمزة مقدّمة من تأخير وحرف العطف

يعطف ما بعده على ما قبل الهمزة (٨٦) .

وهناك وجه آخر ذكره الزمخشري يقوم على تقدير معطوف محذوف يتوسط بين الهمزة والفاء فتبقى الهمزة مقدمة أصالة والتقدير : ألم تطيعوهم فكلما جاءكم رسول منهم ... (٨٧) وهذا الاختلاف لا أثر له إلا في التقدير ، أما معنى الكلام فلا يتغير (٨٨) .

وهنا أشير إلى أن تقدير المحذوف لم يكن لحفظ صدارة الهمزة فإن عطف جملة ما بعد الهمزة على ما قبلها لا يلزم بطلان الصدارة إذ لم يتقدم على الهمزة معمولها ولم يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لكن ما دعا إلى التقدير هو غرابة دخول حرف الاستفهام على حرف العطف والمعطوف ، يقول ابن عاشور في هذا التركيب : ((وظاهره غريب لأنه يقتضي أن يكون الاستفهام متسلطاً على العاطف والمعطوف وتسلط الاستفهام على حرف العطف غريب لذلك صرفه علماء النحو عن ظاهره)) (٨٩) .

نخلص من هذا إلى أن اقتضاء الهمزة الصدارة أوجب تقدّمها على حروف العطف وغرابة دخولها على حروف العطف دعا بعض علماء النحو إلى تقدير محذوف بين الهمزة وحرف العطف .

أثر الصدارة في الوقف :

الوقف مؤشر دلالي ، يوضح المعنى ويزيل اللبس عن الكلام ، ولا شك في أن الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام لها تأثير في توجيه العناصر النحوية المؤلفة للكلام وقد يقتضي ذلك أحياناً أن نقف هنا أو هناك لما توجيه الأداة التي لها صدر الكلام من معنى ، ونلمس في بعض الآيات أن الوقف تشكّل بداعي الصدارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ (يس : ١٨-١٩) فقد قرأ العامة (أن إن ذكرتم) بالهمز وكسر ألف (إن)

على الشرط ، أي أُنطِطِرون إن ذكرتم ؟ وقرئ (أنْ ذكرتم) بهمزة الاستفهام و(أن) المصدرية بمعنى أُنطِطِرتُمْ لأنْ ذكرتم ؟ وقرئ (أين ذكرتم) أي : طائركم معكم حيث كنتم . وقرئ (أن) و(إن) بغير استفهام بمعنى نُطِطِرتُمْ لأنْ ذكرتم ، أو إنْ ذكرتم نُطِطِرتُمْ^(٩٠).

وقد ذكر ابن جني قراءة (أنْ ذكرتم) وقراءة(أين ذكرتم) ، فقال : ((ولا يجوز الوقف في هاتين القراءتين على (معكم) لاتصال (أن) و(أين) بها ، لكن على قراءة من قرأ بالاستفهام : (أنْ ذكرتم) ؟))^(٩١). ويعلل سبب الوقف على (معكم) في قراءة من قرأ بالاستفهام بقوله : ((لأنْ الاستفهام يقطع ما قبله عما بعده ؛ لأنْ له صدر الكلام ، فكأنه قال بل طائركم معكم رداً عليهم ، ثم استأنف مستفهماً وهو يريد الإنكار))^(٩٢) .

نجد هنا أنْ وجود ما له صدر الكلام وهو الاستفهام اقتضى الوقف على قوله (طائركم) في حين على قراءة من قرأ بلا استفهام كان الحكم هو الوصل ، فالموجب للوقف هو الاستفهام . ويبقى لنا أن نقول إن قراءة (أنْ ذكرتم) أو (إنْ ذكرتم) تحتل استفهماً محذوفاً ، أي هناك همزة استفهام مقدرة فيكون المعنى كما هو في حال وجودها فيكون الحكم الوقف أيضاً . يقول الألوسي : ((وقرأ الماجشون يوسف بن يعقوب المدني بهمزة واحدة مفتوحة فيحتمل تقدير همزة الاستفهام فننشد هذه القراءة والتي قبلها معنى ويحتمل عدم تقديرها فيكون الكلام على صورة الخبر))^(٩٣) .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَاءٍ بِنَمِيمٍ مَّنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أُثِيمٍ عُنْثٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ أُنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (القلم: ٩- ١٥)

فقد قرئ قوله (أنْ كان ذا مال وبنين) بثلاثة أوجه^(٩٤):

الأول : أنْ كان ذا مال وبنين بهمزة مفتوحة ، والثاني : أنْ كان ذا مال وبنين بهمزتين ، والثالث : إنْ كان ذا مال وبنين بكسر الهمزة .

فعلى القراءة الأولى : يكون قوله تعالى (أنْ كان ذا مال) متعلقاً بمتقدم وهو (لا تُطْعِ) ، والمعنى ((ولا تُطْعِ مع هذه المثالب لأنْ كان ذا مال وبنين أي ليساره وحظه من الدنيا))^(٩٥) ومنهم من علّقه بـ(مشاء بنميم) أي يفعل ذلك لأنْ كان ذا مال وبنين^(٩٦) . وهذا التوجيه يوجب عدم الوقف على (زنيم) والوصل وذلك لتعلق (أنْ كان ذا مال) بما قبله .

وعلى القراءة الثانية تكون أداة الاستفهام مانعة من تعلق (أنْ كان ذا مال) بما قبلها ويكون توجيه الآية : أ لئنْ كان ذا مال وبنين يقول إذا تتلى عليه آياتنا أساطير الأولين . فتكون (أنْ) متعلقة بمعنى (قال) المتأخر ، أما تعلقها بـ(لا تطع) أو (مشاء) فممتنع ؛ لأنْ همزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها^(٩٧) ، وفي هذا التوجيه يكون الوقف على (زنيم) ، يقول أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) : ((ومن قرأ (أنْ كان ذا مال وبنين) على الاستفهام وقف على زنيم لأنْ الاستفهام له صدر الكلام ، وتقدير ذلك: أنْ كان ذا مال وبنين يجحد بآياتنا ، على وجه التوبيخ ، ومن قرأ ذلك على الخبر لم يقف على (زنيم) لأنْ (أنْ كان) متعلق بفعل دل عليه الكلام الذي قبله والتقدير يعتدي ويطغى لأنْ كان ذا مال وبنين))^(٩٨) .

نلاحظ أن الوقف يدور مدار متعلق (أنْ كان ذا مال) فإنْ كان متعلقاً بالمتقدم لم يُوقَفْ على (زنيم) وإنْ كان متعلقاً بالتأخر وُقِفْ على (زنيم) والمتحكم في مسألة التعلق هنا هو لفظ الاستفهام فهو يجيز وجهاً ويمنع آخر . لذا يكون الوقف في القراءة الثالثة على (زنيم) ؛ لأنْ (إنْ) ستكون شرطية والشرط له صدر الكلام فيكون الجواب متأخراً والتقدير : إنْ كان ذا مال وبنين يكفر ويجحد ، وجواب الشرط

مدلول عليه بما بعده لوجود أداة الشرط (إذا) في قوله (إذا تتلى عليه آياتنا) التي تمنع أن يكون قوله (قال أساطير الأولين) جواباً لـ (أن) (٩٩) .

أثر الصدارة في توهم المعنى :

لا شك في أن نظام الجملة في اللغة العربية خاضع لمعايير دقيقة تُوجب أن ينتظم التركيب انتظاماً يؤدي المعنى المقصود بأدق صورة ، وتقديم بعض عناصر التركيب على بعض إنما يكون لغاية معنوية لا تتحقق بالتأخير ، والتراث اللغوي العربي حافل بظاهرة التقديم والتأخير وأثرها في خدمة المعنى ، وظاهرة الصدارة لها صلة بالتقديم إذ المتصدر هو مقدّم وجوباً ، وقد يحدث هذا الحكم الذي تتمتع به ألفاظ الصدارة إيهاماً فيظن الظان أن التقديم حمل معنى دلاليّاً يدل عليه ظاهر النظم في حين أن هذا المعنى غير مراد ، والذي سبّب طروءه في ذهن السامع هو ما تتمتع بها ألفاظ الصدارة من خصوصية ، وقد ذكر النحاة أن أداة الاستفهام الهمزة لها حكم خاص هو أنها لا يتقدم عليها شيء حتى حروف العطف ، وهذا يثير في بعض الأحيان دلالات منحرفة نبّه عليها بعض المفسرين ، وبيّنوا المعنى المقصود . ففي قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مَكْبَأً عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (الملك : ٢٢) يقول أبو السعود : ((فإن تقديم الهمزة عليها - على الفاء العاطفة - صورة إنما هو لاقتضائها الصدارة وأما بحسب المعنى فالأمر بالعكس كما هو المشهور حتى لو كان مكان الهمزة هل لقليل : فهل من يمشي مكباً ..)) (١٠٠) فحرف العطف مقدم على الهمزة لعطف جملة الاستفهام على التي قبلها وإنما قدمت الهمزة لعراققتها في الصدارة والمعنى يقتضي تأخرها .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ (الإسراء : ٤٩) يقول

أبو السعود : ((وتكرير الهمزة في قوله (أئنا) لتأكيد النكير وتحلية الجملة بأن واللام لتأكيد الإنكار لا لإنكار التأكيد كما عسى يتوهم من ظاهر النظم فإن تقديم الهمزة لاقتضائها الصدارة)) (١٠١) . فتقدم الهمزة في جملة (أئنا لمبعوثون) المؤكدة بأن واللام أوهم ظاهر النظم أن الاستفهام الإنكاري منصب على التوكيد ، ودفع هذا التوهم بأن تكرار الهمزة لغرض توكيد الإنكار السابق . ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنتَكُم لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ﴾ (فصلت : من الآية ٩) الآية تدل على إنكار وتشنيع لكفر الكافرين ، لكن الهمزة داخلة على جملة مؤكدة بـ (إن) واللام فيتوهم متوهم أن مدار الإنكار هو توكيد الكفر ؛ لأن ما بعد الهمزة هو مدار الإنكار وقد وضّح أبو السعود ذلك بقوله : ((وإن واللام لتأكيد الإنكار وتقديم الهمزة لاقتضائها الصدارة لا لإنكار التأكيد ، وأما للإشعار بأن كفرهم من البعد بحيث ينكر العقلاء وقوعه فيحتاج إلى التأكيد)) (١٠٢) . فتقدم الهمزة لا يعنى تسلط الإنكار على التأكيد إذ الهمزة لا يتقدمها شيء والمعنى على توكيد الإنكار . وقد ذكر أبو السعود دلالة أخرى محتملة لهذا التوكيد هو أن التوكيد يكون منصّباً على كفرهم لا على إنكار كفرهم ؛ لأنه لا يتوقع صدوره بعد كلّ هذه الآيات والأدلة فأكدّه واستكره بالاستفهام .

وقد ذكر ابن عاشور أن توكيد الخبر بـ (أن) واللام بعد الاستفهام الإنكاري استعمال وارد كثيراً في الكلام الفصيح ، لكنه رفض أن يكون المقصود توكيد الإنكار إنما المقصود هو إنكار الكفر المؤكد وبذلك لا تكون الهمزة مسبوقة بالتوكيد معنى وقدمت لأجل صدارتها، يقول : ((فالتوبيخ المفاد من الاستفهام مسلط على تحقيق كفرهم بالله وذلك من البلاغة بالمكانة العليا واحتمال أن يكون التوكيد مسلطاً على التوبيخ والإنكار قلب لنظام الكلام)) (١٠٣) .

وينبغي أن تصدر عن العاقل)) (١٠٥). ونلاحظ هنا أن الخصوصية التي تتمتع بها الهمزة هي التي منحت المفسرين الحرية في تقدير الهمزة مؤخرة وإن تقدمت لفظاً من دون إنعام نظر في الحفاظ على موقعها قدر الإمكان ما وجد هناك من سبيل يحفظ المعنى .

الخاتمة

١- تمثل ألفاظ الصدارة حاجزاً منيعاً في بنية التركيب ؛ إذ تأبى أن تكون معمولة لما قبلها أو يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها أو عاملاً فيما قبلها .

٢- إن اللفظ الذي له صدر الكلام يحمل قيمة دلالية أو معنى له سمة التأثير أو التلبس بمفهوم الجملة كلها ، فهو يغير مجرى دلالة الجملة لذا أُعطي موقع صدارة جملته ، وهذا يعزز القول إن الأحكام التي قعدها النحويون ليست أحكاماً شكلية لا تمت إلى المعنى بصلة بل لها أساس معنوي متين .

٣- الألفاظ التي لها صدر الكلام تؤثر في العلاقات المعنوية التي تنتظم فيها العناصر التركيبية في النص فتعيد تشكيلها بما ينسجم مع صدارة هذه الألفاظ .

٤- قد أفضت الصدارة إلى أوجه نحوية مرفوضة أشار إليها المفسرون لرد من قال بها أو لدفع توهم جوازها ، وغالباً ما يتبع التقدير الرفض ليستعان به على حفظ أحكام صدارة الألفاظ مع بقاء التوجيه النحوي حاملاً المعنى المراد .

٥- بعض مواضع الوقف تشكلت بفعل صدارة بعض ألفاظ التركيب ، فقد تقتضي أحكام الصدارة الوقف على بعض عناصر التركيب للحفاظ على صدارتها .

٦- عدم مراعاة أحكام الصدارة قد يؤدي إلى دلالات بعيدة نبت عليها بعض المفسرين ، وبيّنوا الدلالة السليمة .

ويبدو لي أن توجيه ابن عاشور هو الأولى؛ لأنه يحفظ للألفاظ مواقعها من دون عدّ الاستفهام مقدماً من تأخير ، أما كون أداتي التوكيد تليان حرف الاستفهام فلا يعني أنّ الاستفهام الإنكاري منصب على التوكيد ، إذا لا يعامل التركيب معاملة (زيداً) في قولنا: أزيداً ضربت ؟ وفيه الاستفهام منصب على المفعول لا الفعل ؛ لأن الألفاظ التي لها صدر الكلام ينساب معناها في الجملة التي بعدها انسياقاً يجعل منهما وحدة دلالية واحدة فيكون الاستفهام الإنكاري مسلطاً على هذه الجملة المؤكدة ، أي إنكار كفرهم المؤكّد .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَقَانٍ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ (الأنبياء : ٣٤) فقد نفى الله سبحانه أن يكون الخلد صفة لبشر ما ، ثم جاء بجملة شرطية تؤكد أن الموت يشمل النبي (ص) - وغيره من البشر ، وقد دخلت همزة الاستفهام على جملة الشرط ، وقد ذهب ابن عطية إلى أن ((ألف الاستفهام داخل في المعنى على جواب الشرط ، وقدمت في أول الجملة لأنّ الاستفهام له صدر الكلام والتقدير أفهم الخالدون إن مت)) (١٠٤) . فالاستفهام الإنكاري منصب على خلودهم وهو مضمون جملة جواب الشرط لا موت النبي (ص) - فإنه ليس محلاً للإنكار ، وهذا المعنى المتوهم سببه تقدم أداة الاستفهام ؛ لأنّ لها صدر الكلام فهي مقدمة من تأخير . في حين ذهب أبو السعود إلى أنّ همزة الاستفهام ليست مقدمة من تأخير بل هي داخلية على الجملة الشرطية بشقيها والإنكار متسلط على مضمون الجملة كلها أي إنكار خلودهم في حال موت النبي (ص) يقول : ((والفاء لتعليق الشرطية بما قبلها والهمزة لإنكار مضمونها بعد تقرر القاعدة الكلية النافية لذلك بالمرّة والمراد بإنكار خلودهم ونفيه إنكار ما هو مدار له وجوداً وعدمًا من شماتتهم بموته (ص) - فإن الشماتة بما يعتريه أيضاً مما لا

الهوامش

- ١- الأصول في النحو : ٢٢٢/٢ .
- ٢- رسالة الحدود : ٧٩/١ .
- ٣- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) : ٤٣٨/١ .
- ٤- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) : ٥٣٦/٢ .
- ٥- ينظر : إرشاد العقل السليم ، لأبي السعود (ت ٩٨٢هـ) ٢٥٧/٣ .
- ٦- إعراب القرآن : ٧٨/٥ .
- ٧- ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري (ت ٦١٦هـ) : ٦٧٧/٢ .
- ٨- مغني اللبيب : ٧٨٤/١ .
- ٩- ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٧٩/٢ .
- ١٠ نتائج الفكر في النحو : ٢٦٦/١ .
- ١١- اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤٤/١ .
- ١٢- المصدر نفسه : ١٦٧/١ .
- ١٣- المصدر نفسه : ٥٦/٢ .
- ١٤- شرح الرضي على الكافية : ٢٥٧/١ .
- ١٥- نهاية الأرب في فنون الأدب : ٦٩/٧ .
- ١٦- الخصائص : ١٤٩/١ .
- ١٧- اللوحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) : ٣٣٩/١ .
- ١٨- ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٣ .
- ١٩- شرح الرضي على الكافية : ٢٥٩/١ .
- ٢٠- ينظر : الدر المصون ، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) : ٤٤٢/٤ .
- ٢١- ينظر : الصدارة في النحو العربي ، عبد الرحمن الشنقيطي (رسالة ماجستير) : ٤٦٢ .
- * هو علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن النحويّ الحوفيّ المصريّ ، صنف تصنيفاً كبيراً في إعراب القرآن، أبدع فيه، يتنافس العلماء هناك في تحصيله . ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢١٩/٢ ، والأعلام للزركلي : ٢٥٠/٤ .
- ٢٢- الدر المصون : ٦١١/٨ ، والتحرير والتنوير ، ابن عاشور (١٣٩٣هـ) : ٢٦٧ / ١٩ .
- ٢٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٢٤٢/٤ .
- ٢٤- التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٣/٢ .

- ٢٥- ينظر : روح المعاني ، الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) : ٢٨٤/١١ .
- ٢٦- الكشف ، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) : ٥٦٩/٣ .
- ٢٧- ينظر : المجتبى في مشكل إعراب القرآن الكريم ، د. أحمد بن محمد الخراط : ٩٨٢/٣ .
- ٢٨- التبيان في إعراب القرآن : ١٠١/١ .
- ٢٩- ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٤٠/١ .
- ٣٠- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥هـ) : ٣٥٩/٤ .
- ٣١- ينظر : معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) : ٨٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٦٠/٤ .
- ٣٢- ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨٤/٣ ، والكشاف : ٣٩٩/٤ .
- ٣٣- ينظر : الكشف : ٣٩٩/٤ ، وزاد المسير ، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) : ١٦٨/٤ .
- ٣٤- ينظر : زاد المسير : ١٦٨/٤ - ١٦٩ .
- ٣٥- ينظر : جامع البيان للطبري (ت ٣١٠هـ) : ٢٢ / ، والهداية إلى بلوغ النهاية ، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) : ٧٠٨٠/١١ .
- ٣٦- ينظر : الكشف : ٣٩٩/٤ ، ومفاتيح الغيب ، للرازي (ت ٦٠٦هـ) : ١٦٧/٢٨ .
- ٣٧- ينظر : البحر المحيط ٥٥٩/٩ ، والدر المصون : ٤٥/١٠ .
- ٣٨- ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل : ٣٠٨/٢ ، ومفاتيح الغيب : ١٦٧/٢٨ .
- ٣٩- ينظر : البحر المحيط ٥٥٨/٩ ، زاد المسير ١٦٨/٤ .
- ٤٠- تفسير المنار ، محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ) : ٢٨٨/٢ .
- ٤١- إرشاد العقل السليم ١٥٧/٢ ، وروح المعاني : ٤٤٩/٢ .
- ٤٢- الدر المصون ٦٢٥/٣ .
- ٤٣- ينظر : إعراب القرآن ومعانيه : ١٨٣/٢ .
- ٤٤- ينظر : حاشية الخصري : ٤٩/٢ .
- ٤٥- التبيان في إعراب القرآن : ٧٧٤/٢ .
- ٤٦- ينظر : البحر المحيط ٤٢٩/٢ ، والدر المصون ٤٢٤/٢ .
- ٤٧- البحر المحيط : ٤٣٠/٢ .
- ٤٨- ينظر : روح المعاني ٥١٩/١ ، والمجتبى في مشكل إعراب القرآن ٧٩/١ .
- ٤٩- ينظر : معاني القرآن ٣٩٥/٢ - ٣٩٦ ، والمحزر الوجيز (ت ٥٤٢هـ) : ٤٩١/٤ - ٤٩٢ .
- ٥٠- ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٦/٢ - ١٠٩٧ .
- ٥١- ينظر : المحزر الوجيز : ٤٩٢/٤ .



- ٥٢- ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩٦/٢ .
- ٥٣- ينظر : غرائب التفسير ، الكرمانى (ت نحو ٥٠٥هـ) : ٩٩٠/٢ .
- ٥٤- الدر المصون ٥٣٤/٣ .
- ٥٥- الكشف ٢٧٣/٣ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢١/٤ .
- ٥٦- ينظر : الدر المصون ٤٧٠/٨ .
- ٥٧- الكشف ٣١/٣ ، وإرشاد العقل السليم : ٢٧٤/٥ .
- ٥٨- ينظر : الكشف : ٣٢/٣ ،
- ٥٩- ينظر : البحر المحيط : ٢٨٤/٧ ، وروح المعاني ٤٣٤/٨ .
- ٦٠- ينظر : الكشف ٢٧١/٢ ، والبحر المحيط ٤١٩/٥ .
- ٦١- ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١١٥/٣ .
- ٦٢- ينظر : الكشف : ٢٧١/٢ ، وروح المعاني : ٩٥/١٠ .
- ٦٣- ينظر : الدر المصون ٥٩٦/٧ - ٥٩٧ .
- ٦٤- البحر المحيط : ٢٥٨/٧ .
- ٦٥- ينظر : المحرر الوجيز : ٢٣٥/٣ ، وإرشاد العقل السليم : ٢٦٦/٤ .
- ٦٦- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : ٦٢٧/٢ ، مسألة (٨٧) .
- ٦٧- ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٧٧/٢ .
- ٦٨- الدر المصون ٢١٧/٦ .
- ٦٩- البحر المحيط : ٧٠/٦ .
- ٧٠- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
- ٧١- ينظر : البحر المحيط ٧٠/٦ ، والدر المصون : ٢١٧/٦ .
- ٧٢- ينظر : روح المعاني : ١٢٨/٦ .
- ٧٣- ينظر : البحر المحيط ٥٢٩/٥ .
- ٧٤- الدر المصون ١٤١/٦ .
- ٧٥- ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤٥٤/٤ .
- ٧٦- الدر المصون : ٦٣٤/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٥٤/٤ .
- ٧٧- ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٦٥/٨ .
- ٧٨- ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٧٧/٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/٤ .
- ٧٩- التبيان في إعراب القرآن : ١٩١/٢ .

- ٨٠- ينظر : الدر المصون : ١١٤/١٠ ، وروح المعاني : ٦٩/١٤ .
- ٨١- ينظر : مفاتيح الغيب : ١٠٥/١٩ ، وزاد المسير : ٥١٥/٢ ، ١٠٥/١٩ .
- ٨٢- ينظر : البحر المحيط ٤٤٦/٦ ، وينظر : روح المعاني : ٢٢٥/٧ .
- ٨٣- ٣١٩/٦ ، وينظر : مدارك التنزيل : ١٧٦/٢ ، وأنوار التنزيل : ٢٠١/٣ .
- ٨٤- روح المعاني : ٢٢٤/٧ .
- ٨٥- المصدر نفسه : ٢٢٥/٧ .
- ٨٦- ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٩/١ ، والبحر المحيط : ٤٨٢/١ ، وحاشية الشهاب ، شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) : ١٩٩/٢ .
- ٨٧- ينظر : الكشف ١٦٢/١ ، والدر المصون ٤٩٨/١ .
- ٨٨- ينظر : التحرير والتنوير : ٥٩٧/١ .
- ٨٩- المصدر نفسه : ٥٩٦/١ .
- ٩٠- ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٧٤/٢ ، والكشاف ٩/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٦٥/٤ .
- ٩١- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات : ٢٠٥/٢ .
- ٩٢- المصدر نفسه : ٢٠٦/٢ .
- ٩٣- روح المعاني ٣٩٦/١١ .
- ٩٤- ينظر : السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) : ٦٤٦/١ .
- ٩٥- الكشف : ٥٨٨/٤ .
- ٩٦- الهداية إلى بلوغ النهاية : ٧٦٣١/١٢ .
- ٩٧- ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٠٦/٥ .
- ٩٨- المكتفى في الوقف والابتدا : ٢٢١/١ .
- ٩٩- ينظر : الدر المصون ٤٠٦/١٠ .
- ١٠٠- إرشاد العقل السليم : ٩/٩ .
- ١٠١- المصدر نفسه ١٧٧/٥ .
- ١٠٢- إرشاد العقل السليم : ٤/٨ ، وينظر : روح المعاني : ٣٥٢/١٢ .
- ١٠٣- التحرير والتنوير : ٢٤٢/٢٤ .
- ١٠٤- المحرر الوجيز : ٨١/٤ .
- ١٠٥- إرشاد العقل السليم : ٦٦/٦ .

القرآن الكريم .

١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، أبو السعود العمادي (ت ٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٢- الأصول في النحو ، أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح: د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ، د.ت .

٣- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط/ الأولى، ١٤٢١ هـ .

٤- إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣هـ) ، بيروت، ط/ الرابعة ، ١٤١٥ هـ .

٥- الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين، ط/ الخامسة عشر ، ٢٠٠٢ م .

٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) ، المكتبة العنصرية، بيروت ، ط/ الأولى، ١٤٢٤ هـ .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، ط/ ٤ ، ١٩٦١ م .

٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/ الأولى ، ١٤١٨ م .

٩- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)

، تح: صدقي محمد جميل

دار الفكر - بيروت ، ١٤٢٠ هـ .

١٠- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تح: علي محمد الجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١١- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر - تونس ، ١٩٨٤ م .

١٢- تفسير المنار ، محمد رشيد بن علي رضا (ت ١٣٥٤هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م .

١٣- جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تح: أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط/ الأولى، ٢٠٠٠ م .

١٤- حاشية الخضري ، ١٥- حاشية الشَّهَاب على تفسير البيضاوي ، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، دار صادر - بيروت .

١٦- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ الرابعة .

١٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق .

١٨- رسالة الحدود ، علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤هـ) ، تح: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر -

عمان .

١٩- روح المعاني ،شهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تح/علي عبد الباري عطية ،دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى، ١٤١٥ هـ .

٢٠- زاد المسير في علم التفسير ، أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تح:عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط/الأولى - ١٤٢٢ هـ .

٢١- السبعة في القراءات ، أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تح : د.شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، ط/الثانية، ١٤٠٠هـ .

٢٢- شرح الرضي على الكافية ، الرضي الاستربادي، تح يوسف حسن عمر ، ط٢ ، مؤسسة الصادق ، طهران .

٢٣- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، برهان الدين الكرمانى، (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة .

٢٤- الكشف ،أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ،دار الكتاب العربي - بيروت ، ط/ الثالثة - ١٤٠٧ هـ .

٢٥- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تح: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر - دمشق، ط/الأولى، ١٩٩٥ م .

٢٦- اللباب في علوم الكتاب سراج الدين عمر بن عادل الحنبلي (ت ٧٧٥هـ) ، ت:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط/الأولى، ١٩٩٨ م .

٢٧- اللوحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ٢٠٠٤ م .

٢٨- المجتبى من مشكل إعراب القرآن ،د. أحمد بن محمد الخراط، المدينة المنورة، ١٤٢٦ هـ .

٢٩- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ،وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩ م .

٣٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) ، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/الأولى - ١٤٢٢ هـ .

٣١- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفي (ت ٥٧١٠هـ) ،تح: يوسف علي بديوي، مراجعة: محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب، بيروت ، ط/ الأولى، ١٩٩٨ م .

٣٢- مشكل إعراب القرآن أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تح: د. حاتم صالح الضامن ،مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط/الثانية، ١٤٠٥ .

٣٣- معاني القرآن ،أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، ط/ الأولى .

٣٤- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ،عالم الكتب - بيروت ، ط/ الأولى ١٩٨٨ م .



- ٣٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تح:د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر - دمشق ، ط/ السادسة، ١٩٨٥ .
- ٣٦- مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط/ الثالثة ، ١٤٢٠ هـ .
- ٣٧- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال - بيروت ، ط/ الأولى، ١٩٩٣ .
- ٣٨- المكتفى في الوقف والابتدا ، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان

- ، دار عمار ، ط/الأولى ٢٠٠١ م .
- ٣٩- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم (ت ٥٨١هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/ الأولى، ١٩٩٢ .
- ٤٠- نهاية الأرب في فنون الأدب ، شهاب الدين النويري (ت ٧٣٣هـ) ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط/ الأولى، ١٤٢٣ هـ .
- ٤١- الهداية إلى بلوغ النهاية ، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تح:مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة ، بإشراف أ.د : الشاهد البوشيخي ،جامعة الشارقة ، ط/ الأولى ، ٢٠٠٨ م.

